أثر المسألة الكردية على العلاقات التركية- السورية

١٩٨٤-١٩٩٦م

أ.م.د. أحمد محمود علو السامرائي

جامعة سامراء/ كلية التربية/ قسم التاريخ

البريد الإلكتروني: dr.ahmed.alaw@uosamarra.edu.iq

أ.د. فراس صالح خضر الجبوري

جامعة تكريت/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم التاريخ

firas.saleh@tu.edu.iq

م.م. رياض أحمد يونس الجرجري

المديرية العامة لتربية نينوى

Riadhahmedaljarjary@gmail.com

الملخص

ركزت هذه الدراسة على أثر المسألة الكردية على العلاقات التركية– السورية، فعلى أثر قيام حزب العمال الكردستاني بالعمل المسلح ضد الحكومة التركية في آب ١٩٨٤م، انتقل مقاتلو الحزب إلى الأراضي السورية فكان ذلك بداية أزمة حقيقية ألقت بظلالها على طبيعة العلاقات التركية– السورية وكادت أن توقع الحرب بين البلدين.

وتناول البحث أيضاً العلاقات بين البلدين لاسيما بعد أن ربطت تركيا المسألة الكردية بقضية مياه نهر الفرات وجعلتها ورقة ضغط ضد الحكومة السورية التي استخدمت الورقة الكردية عن طريق دعمها مقاتلي حزب العمال الكردستاني التركي.

الكلمات المفتاحية: العلاقات، تركيا، سوريا، المسألة الكردية، حزب العمال الكردستاني.

The impact of the Kurdish question on Turkish- Syrian relations 1996-1984 A.D

Asst. prof. Dr. Ahmed Mahmood Alaw Al-samarraie
Samarra University / College of Education / Department of History
Email: dr.ahmed.alaw@uosamarra.edu.iq
Prof.Dr. Firas Saleh Khader
Tikrit University/ College of Education for Human Sciences/ History Department
Email: firas.saleh@tu.edu.iq
Asst.lect. Riyad Ahmed Younis Al Jarjri
General Directorate of Education of Nineveh
Email: Riadhahmedaljarjary@gmail.com

Abstract

This study focused on the impact of the Kurdish issue on Turkish-Syria relations. After the Kurdistan Workers' Party (Kurdistan workers' party) carried out armed action against the Turkish government in August 1984, the party's fighters moved to Syrian territory, and that was the beginning of a real crisis that cast a shadow on the nature of Turkish- Syrian relations and almost predicted war between the two countries.

The research also dealt with the relations between the two countries, especially after Turkey linked the Kurdish issue to the Euphrates River water issue and made it a pressure card against the Syrian government, which used the Kurdish card by supporting the PKK fighters.

Keywords: relations, Turkey, Syria, the Kurdish question, the Kurdistan Workers' Party.

المقدمة

تعد المسألة الكردية في تركيا، إحدى أبرز المشاكل والعقبات التي واجهت الحكومات التركية المتعاقبة منذ تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣م، التي رفضت الاعتراف بالكرد بوصفها قومية فيها، وأسمتهم بـ(أتراك الجبال)، في ظل سعي متواصل منذ ذلك الحين إلى انكار هذه المسألة، والعمل على صهرها وتذويبها في المجتمع التركي.

كان حزب العمال الكردستاني الذي تأسس عام ١٩٧٨م أبرز المطالبين بحقوق الكرد القومية والثقافية والسياسية، ويعد نفسه ممثلهم في تركيا، لما يحظى به من قاعدة جماهيرية واسعة في مناطق جنوب شرق تركيا ذات الأغلبية الكردية، لذلك شكلت هذه المسألة وطريقة تعامل الحكومات التركية فجوةً وشرخاً في النموذج الديمقراطي التركي بل في مجمل النظام السياسي للدولة التركية المتعددة الثقافات والأعراق.

حظيت المسألة الكردية بشكل عام، وحزب العمال الكردستاني بشكل خاص باهتمام استثنائي من الباحثين والمهتمين بكلا الشأنين التركي والكردي، وبالرغم من ذلك إلا أن تلك الدراسات لم تسلط الضوء بصورة واضحة على تأثير المسألة الكردية في تركيا على علاقاتها الخارجية، لاسيما مع دول الجوار الشرق أوسطية علماً إن النخبة التركية الحاكمة تصدت للمسألة بعدِّها معنية بالدرجة الأساس بالتحدي الكردي الذي جاء بعد اعلان حزب العمال الكردستاني العمل المسلح ضد الحكومة التركية في ١٥ آب ١٩٨٤م.

انتقل تأثير المسألة الكردية في تركيا إلى دول جوارها الشرق أوسطية، لاسيما العراق، وإيران، وسورية التي وقفت جميعها، رغم الخلافات بينها، بالضد من هذه المسألة وحاول كل طرف توظيف هذه المسألة وجعلها ورقة ضغط ضد الطرف الآخر.

قُسم البحث على مقدمة وثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول: (أثر المسألة الكردية على العلاقات التركية–السورية ١٩٨٤–١٩٩٠م) بدأً من العمل المسلح الذي أعلنه حزب العمال الكردستاني في ١٥ آب ١٩٨٤م ومروراً بانتقاله إلى الأراضي السورية واقامته المعسكرات التدريبية هناك، وما نتج عن ذلك من آثار سلبية أثرت على علاقات البلدين التركي والسوري.

أما المبحث الثاني فقد درس (المسألة الكردية وأثرها على العلاقات التركية– السورية ١٩٩٠–١٩٩٣م)، إذ شهدت العلاقات التركية– السورية أثناء هذه المدة توتراً بشأن المسألة الكردية تصعيد حزب العمال الكردستاني عملياته في هذه المدة بسبب النتائج التي حصلها أكراد العراق بإقامة إقليم خاص بهم.

أما المبحث الثالث فقد عالج (الاتفاقيات الأمنية التركية- السورية بشأن المسألة الكردية ١٩٩٣-١٩٩٦م) ولاسيما بعد ادراك الطرفان (التركي- السوري) أن التطورات التي شهدها إقليم كردستان العراق بشأن إقامة كيان خاص بهم يمكن أن يشكل خطراً على كلا البلدين، تبعاً لذلك عقد الطرفان عدداً من الاتفاقيات للحيلولة دون أن يحقق الكرد أهدافهم في الحرية والاستقلال والتي من الممكن أن تشكل خطراً على الأمن القومي لكل من تركيا وسورية.

المبحث الأول

أثر المسألة الكردية على العلاقات التركية- السورية ١٩٨٤-١٩٩٠م

يشكل أكراد سورية نسبة (٦٪) من مجموع أكراد العالم، ويبلغ عددهم حوالي (١,٠٠٦,٠٠٠) مليون وستة آلاف، أي (٨٪) من مجموع سكان سورية حسب احصائيات منظمة حقوق الإنسان لعام ١٩٩٢م، ولا يقطن أكراد سورية في بقعة جغرافية محددة وموحدة بل يتوزعون ما بين الجزيرة السورية (الحسكة وقامشلي والمالكية) شمال شرق سورية وما بين عفرين في ريف حلب الغربي الشمالي، كما يتواجدون في عين العرب (كوباني) على الحدود مع تركيا[١]، وبالرغم من أن سورية لا تعاني من مسألة كردية حقيقية مثل جارتها تركيا، إلا أن المسألة الكردية لدى تركيا ذات تأثيرات سلبية على علاقاتها مع سورية[٢].

أدت المسألة الكردية دوراً حاسماً ومؤثراً في العلاقات السورية- التركية لاسيما أن تركيا تعد هذه المسألة ذات أهمية خاصة وتأثير كبير في الأمن القومي التركي، التي أدت إلى زيادة حدة التوتر الحاصل في علاقات البلدين مدة طويلة من الزمن، وصلت في الكثير من الأحيان إلى حدوث نزاع مسلح بينهما بسببها[٣]، إذ إن العلاقات السورية- التركية المعاصرة وموقف سورية من الحركة الكردية المسلحة في تركيا بين ١٩٨٤-١٩٩٦م يلاحظ أن هذه المسألة تركت انعكاسات خطيرة على العلاقات بين البلدين[٤].

إن ذلك الإرث المعقد من توتر العلاقات بين البلدين هيأ الأرضية المناسبة وأعطى الذريعة لكل منهما بإيواء ودعم الجماعات المناوئة للطرف الآخر، إذ يلاحظ أن تركيا وفرت مأوى على أراضيها لجماعة (الإخوان المسلمين) المعارضة للحكومة السورية للضغط على سورية، ومن جانبها قدمت الأخيرة المأوى والدعم للجماعات اليسارية التركية ومنها الكردية للضغط عليها، مما أسهم في تعزيز العداء بينهما[٥].

في ظل تلك الظروف المتوترة بين الطرفين (التركي والسوري) كانت المسألة الكردية نقطة خلاف جديدة وهامة في العلاقات بين البلدين، إذ إن سورية استعانت بالمسألة الكردية بعدها وسيلة لحسم خلافاتها مع تركيا، لاسيما الخلاف بشأن مسألة المياه وذلك عن طريق تقديمها الدعم لحزب العمال الكردستاني[٦].

تبعاً لذلك اتهمت تركيا وبشكل رسمي جارتها سورية وعدتها القوة الأساسية الداعمة لعمليات حزب العمال الكردستاني منذ بدئه الكفاح المسلح ضد تركيا في آب ١٩٨٤م[٧]، ذلك عن طريق إيواء عناصر الحزب وتأمين تدريباتهم العسكرية في معسكرات داخل أراضي سورية وفي سهل البقاع اللبناني الواقع تحت السيطرة السورية[٨]، وكذلك تسهيل عملية مرورهم من سهل البقاع الى داخل تركيا عبر مسافة (١٥٠ كم) داخل الأراضي السورية[٩]، عبرت أنقرة عن مخاوفها من محاولة اقدام سورية على استخدام المسلحين الكرد بأعمال تخريب ضد مشاريع الري في جنوب شرق البلاد[١٠].

وجدت الحكومة التركية أن دمشق تستخدم الورقة الكردية لعرقلة تنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول، أو الضغط عليها من أجل تغيير موقفها من مسألة المياه[١١]، وتحويل موقف تركيا التي تصر عليه بشأن ما ترتأيه بمسألة (تخصيص) مياه نهر الفرات لسورية والعراق، إلى فكرة (التقاسم) والتي تدعوا اليها سورية بمساندة العراق[١٢].

نفت سورية الاتهامات، الموجهة إليها من قبل تركيا بتورطها بالمسألة الكردية، ونفت نفياً قاطعاً تقديم أي مساعدة أو السماح بنشاط لحزب العمال على أراضيها موجهاً ضد تركيا[١٣]، وأشارت إلى أن تلك الاتهامات التي تكرر من وقت لآخر ناجمة عن الظروف الداخلية في تركيا، وبأنه ليس لدى الجانب التركي ما يؤكد مساعدة سورية لتلك الجماعات[١٤]، و أبدت سورية استعدادها أيضاً لتقديم العون والمساعدة لأنقرة لتشكيل لجنة مشتركة من البلدين لمراقبة الحدود المشتركة بينهما وضبط الحركة فيها، وبالرغم من توقيع البلدين على بروتوكول في عام ١٩٨٤م لحفظ الأمن على الحدود، إلا إن الحكومة السورية لم تلتزم به واستمرت في تقديم الدعم للمسلحين الأكراد المناوئين لتركيا[١٥]، يقابل ذلك رد سوري بتبرير العجز عن حماية الحدود السورية– التركية، بسبب طول الحدود التي يبلغ طولها (٩٠٠ كم٢)[١٦].

حاولت سورية امتصاص الغضب التركي بشأن المسألة الكردية عن طريق سفارتها في أنقرة، إذ أعربت في منتصف أيلول ١٩٨٥م عن أملها عن تحسين العلاقات مع تركيا، وكررت نفيها الاتهامات الموجهة إليها من قبل الصحافة التركية، ومن جانبها نقلت الصحافة التركية عن رئيس الوزراء التركي توركت أُوزال (Turgat Ozal)[١٧] رغبته بتصفية المشكلات العالقة بين البلدين بما فيها المسألة الكردية[١٨]، وتم توقيع الطرفين بروتوكول أمني عام ١٩٨٦م، قضي بقطع سورية مساعدتها للمسلحين

الكرد[١٩]، إلا إن التوتر في العلاقات بين الطرفين عاد من جديد على أثر انعقاد المؤتمر الثالث لحزب العمال الكردستاني ما بين ٢٥-٣٠ تشرين الأول ١٩٨٦م في دمشق، وقد أدانت تركيا سماح السلطات السورية بعقد ذلك المؤتمر[٢٠].

وعلى أثر ذلك استدعت تركيا سفير سورية في أنقرة عبدالعزيز الرفاعي وطالبته أن تتخذ بلاده إجراءات فعلية لمنع تسلل المسلحين الأكراد عبر الحدود السورية التركية إثر اعتداء تعرضت له احدى القرى التركية قرب نصيبين في محافظة ماردين[٢١]، إذ اتهمت تركيا الحكومة السورية بعدم تنفيذ الاتفاق عن طريق دعمها للمقاتلين الأكراد[٢٢]، فضلاً عن اكتشاف أنقرة في نهاية ١٩٨٦م لمؤامرة لتدمير سد أتاتورك بعد اعترافات (١٢) من المسلحين الأكراد الذين تلقوا الدعم السوري سواءً في أراضيها أو من لبنان[٢٣]، وبناءً عليه هدد رئيس الوزراء التركي توركت أُوزال بإجراءات صارمة ضد سورية، إذ لم تلتزم بالاتفاقيات الأمنية بينهما وما زاد الأُمور سوءاً بين الطرفين التعاون العسكري بين تركيا و(إسرائيل) الذي زاد نسبة التوتر بين البلدين[٢٤]، وأمام التهديد التركي والتسويف السوري قام رئيس وزراء تركيا توركت أُوزال بزيارة دمشق في ١٥ تموز ١٩٨٧م لاحتواء الأزمة، التقى أثناءها الرئيس السوري حافظ الأسد[٢٥]، ونظيره السوري عبدالرؤوف أبو الكسم[٢٦]، وتم توقيع اتفاق بشقين أمني واقتصادي، إذ ضمن الشق الاقتصادي تعهد تركيا بتزويد سورية بـــ (٥٠٠) متر مكعب في الثانية من مياه الفرات[٢٧]، والثاني أمني يقظي بفرض سورية قيوداً صارمة على مختلف نشاطات المسلحين الكرد، ومنع تسلل عناصرهم عبر الحدود بين البلدين للحيلولة دون قيامهم بعمليات إرهابية في تركيا[٢٨]، واغلاق مكاتب الأحزاب (الشيوعي التركي، العمال الكردستاني، تحرير كردستان، الاشتراكي)، فضلاً عن طرد عناصر الجيش الأرمني السري المعروف باسم أصالا (ASALA)[٢٩]، من الأراضي السورية[٣٠]، وعدم ادراج لواء الاسكندرونة في خرائط سورية المدرسية الرسمية [٣١].

وبالرغم من توقيع الاتفاقيات السابقة إلا إن هواجس الشكوك بقت تراود تركيا بشأن جدية التعاون السوري مع الأتراك حول المسألة الكردية، فعلى أثر تزايد نشاطات حزب العمال الكردستاني داخل الأراضي التركية بعد عام ١٩٨٨م، جدد القادة الأتراك اتهامهم لسورية بدعم المسلحين الأكراد على أراضيها[٣٢]، إذ صرح وزير الدفاع التركي أركان يوالهام (Yolham Arkan) قائلاً: ((إننا نعرف أن سورية غير قادرة على خوض حرب مع تركيا بسبب انشغالها بحرب مع إسرائيل))[٣٣].

إلا إن تدخل الوساطة المصرية ساهمت في الوصول إلى أرضية الحوار، إذ تم توقيع اتفاقية أمنية جديدة في ٣٠ آذار ١٩٨٨م[٣٤]، تضمنت اعتراف سورية بأن حزب العمال الكردستاني (تنظيم إرهابي) والتعهد بعدم السماح للحزب والمسلحين الكرد كافة لحمل السلاح أو تلقي الدعم والامدادات،

واتفق الجانبين بعدم السماح بأي نشاط يستهدف أمن الآخر واستقراره، والإشراف على تنفيذ الاتفاق عن طريق إقامة خط هاتفي مباشر بين دمشق وأنقرة، وتعيين ممثلين بسفارة كل دولة لدى الأُخرى[٣٥].

إلا إن حالة التوتر بين الطرفين عادت من جديد بعد أن أعلنت الحكومة التركية بأن اتفاق مصالحة قد عقد بين جلال الطالباني[٣٦] وحزب العمال الكردستاني بواسطة مسعود البارزاني[٣٧]، من أجل مصالحة العشائر الكردية العراقية مع حزب العمال وتم تقديم المساعدة والدعم للحزب الأخير، وصدر في نهاية الاجتماع تحويل شعار (جبهة الحرب) إلى شعار (أضرب واهرب)، وهذا كله يجري حسب المزاعم التركية بضغوط سورية لتوحيد الأحزاب الكردية[٣٨]، وزاد من الأمر سوءاً نشر جريدة الصباح التركية كون آيدن (Kon Iden) محاكمة أحد المسلحين الكرد، معترفاً بمقابلة عبدالله أوجلان (Abdullah Ocalan)[٣٩] في سورية، و بتلقيه التدريب بمقر حزب العمال بمنطقة بعلبك في لبنان[٤٠]، وكذلك تصريح شقيق الرئيس السوري (رفعت الأسد)[٤١]، الذي ازعج الأتراك حول إقامة دولة كردستان في المنطقة والتي تدخل من ضمنها منطقة جنوب شرق تركيا[٤٢].

وإزاء تزايد نشاط الحركة الكردية المسلحة داخل سورية وأمام تغاضي الأخيرة عن ذلك وتصاعد لهجمة التهديد التركي لسورية[٤٣]، وظهر ذلك عن طريق (رسالة التحذير) التي وجهها رئيس الوزراء التركي توركت أُوزال لسورية في (٣ أيلول ١٩٨٩م) أثناء زيارته لولايات جنوب شرق تركيا المضطربة آنذاك[٤٤] وأعلن قائلاً: ((إن من مصلحة الدول المجاورة أن تحافظ على العلاقات الجيدة مع تركيا لكنها ستعرض مصالحها للخطر إذا استمرت في دعم الأنشطة الانفصالية لحزب العمال الكردستاني المحظور، ولن تتردد تركيا في الدخول في صراع مسلح في المنطقة))[٤٥].

ربطت تركيا مسألة المياه بالمسألة الكردية عن طريق إيقاف تركيا بتدفق المياه على سورية في حال قيام الأخيرة بدعم المسلحين الكرد[٤٦]، إذ صرح رئيس الوزراء التركي توركت أُوزال في (١ تشرين الأول ١٩٨٩م) قائلاً: ((ستظل امدادات المياه مستمرة ما دامت هناك مياه كافية وبقيت سورية ملتزمة بشروطها)) وأضاف قائلاً: ((تراودنا شكوك في التزام سورية بهذه الشروط))، واتهمها بانتهاك اتفاقية (١٩٨٧م)[٤٧]، وأكد إنه من الممكن إيقاف تدفق مياه نهر الفرات إلى سورية ما لم توقف دعمها للمسلحين الكرد[٤٨].

استمرت التهديدات التركية لسورية من قبل المسؤولين الأتراك، فقد أطلق وزير الدفاع التركي في (٢٧ كانون الأول ١٩٨٩م) تهديده لدمشق عندما قال: ((بيدنا سلاحان لردع سورية، المياه والقوة العسكرية))، تبعاً لذلك فأن أنقرة رسمت علاقاتهما الخارجية تجاه جيرانها الجنوبيين ولاسيما (سورية والعراق) على ضوء مواقف هذه الدول من المسألة الكردية في تركيا والتي أصبحت حجر الزاوية في

علاقات أنقرة الخارجية مع هذه الدول[٤٩]، لاسيما سورية التي استخدمت معها كل أساليب الضغط وعلى المستويات كافة في الحكومة المؤسسات العسكرية، بالرغم من التناقض الواضح في تصريحات بعض المسؤولين الأتراك حول استخدام المياه وسيلة ضغط ضد سورية[٥٠]، فمنها ما ظهر في تصريح وزير الدولة التركية كاميران إتيان (Kamiran Ityan) الذي صرح قائلاً: ((إن الحرب لن تنشب بين تركيا وسورية بسبب المياه))[٥١].

فضلاً عن هذا التناقض فإن هناك اختلافاً في وجهات النظر في كيفية التعامل مع سورية حول المسألة الكردية، فرئيس الوزراء التركي توركت أُوزال والمؤسسة العسكرية يصرون على إن دمشق هي (مصدر الإرهاب) ويجب على أنقرة حفظ تدفق المياه لإجبار سورية على وقف دعمها المسلحين الكرد، أما وزير الخارجية مسعود يلماز يرى بضرورة الفصل بين المسائل السياسة والاقتصادية عند التعامل مع سورية[٥٢]، وهذا ما أكده في مقر الأُمم المتحدة في ٧ تشرين الأول١٩٨٩م، عندما صرح قائلاً: ((إن سورية والعراق لا يدعمان الإرهاب))[٥٣].

مما تقدم يتبين لنا مدى التأثير السلبي للمسألة الكردية بتركيا على علاقتها مع سورية، إلى ربط هذه المسألة بمسألة المياه بين الطرفين، في ظل التهديدات التركية بقطع مياه نهر الفرات عن سورية أو بالأحرى خفض تدفقها نتيجة دعمها الحركة الكردية المسلحة في سورية والمعارضة لتركيا.

وبالرغم من النفي التركي فإن قرار قطع المياه كان (سياسياً)، إذ استخدمت تركيا مسألة المياه ورقة ضغط ضد سورية والعراق فيما يتعلق بدعم المسلحين الكرد في كلتا الدولتين، وإن ما يؤكد ذلك هو أن قرار قطع المياه الصادر بتاريخ ١٠ تشرين الثاني ١٩٨٩م لم يصدر من وزارة الزراعة أو رئاسة الحكومة أو حتى من رئيس الجمهورية وإنما صدر من مجلس الأمن القومي التركي، مما يعطي إشارة واضحة لا تحتمل الغموض من أن تركيا مستعدة للتدخل العسكري ضد جيرانها العرب الذين سيتضررون من هذا القرار إذا ما حاولوا تأييد ودعم المسألة الكردية في هذه البلدان.

المبحث الثاني

المسألة الكردية وأثرها على العلاقات التركية- السورية ١٩٩٠-١٩٩٣م

بعد تزايد نشاطات الحركة الكردية المسلحة ضد تركيا، كررت تركيا اتهامها لسورية بأنها تقف وراء العمليات الإرهابية التي يقوم بها المسلحين الأكراد داخل الأراضي التركية وتأزمت العلاقة بين الطرفين لحد سحب سفراء البلدين(٥٤)، ونشرت صحيفة حريت التركية مقالاً في ١٧ آذار ١٩٩٠م بأن وزارة الخارجية التركية في موقف محرج، لأنه لايوجد أدلة دافعة تدين سورية بدعم المجاميع المسلحة داخل الأراضي التركية، كما أعلنت تركيا إنها ستعمل على تحسين علاقاتها مع (إسرائيل) ورفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بينهما إلى مستوى سفارة كوسيلة ضغط ضد سورية(٥٥).

شهدت نهاية حرب الخليج الثانية ١٩٩١م تحسناً في العلاقات التركية- السورية(٥٦) هيأت البيئة المناسبة لتبادل الزيارات بين وزيري خارجية البلدين أثناء المدة ١١ شباط- ١٨ آذار ١٩٩١م(٥٧) أسفرت عن تعهد سورية بفرض قيود صارمة على المسلحين الكرد(٥٨)، وبالرغم من تلك الزيارات والتعهدات بفرض قيود على الحركة الكردية إلا أن أنقرة استمرت في تهديداتها بين الحين والأخر باستأربكان المياه وسيلة ضغط ضد سورية(٥٩)، إذ بدأت أنقرة من جديد بتصعيد المسألة الكردية ضد سورية في ظل غياب تنسيق سوري- عراقي بشأن المسألة الكردية(٦٠) وتواصل طرح هذه المسألة بعدِّها نقطة هامة في الخلافات بين تركيا وجيرانها التي ظهرت مع استمرار الاتهامات بين الطرفين وطرح ذلك الموضوع في المفاوضات بين الطرفين بشأن مسألة المياه والمسألة الكردية(٦١).

كررت تركيا تهديداتها لسورية على لسان رئيس وزرائها سليمان ديميريل في عام ١٩٩١م الذي أبدى قلقه تجاه (الإرهابين الكرد) في سهل البقاع، وجدد اتهامه لسورية بدعمها (للإرهاب) ضد تركيا ولمح بأن الخيار العسكري مفتوح لضرب معسكرات الأكراد في سهل البقاع اللبناني، وأعلن رئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل قائلاً بأن بلاده: ((الحق في التدخل لقمع أي بؤرة إرهابية تهددها من دون أن يكون ذلك محدداً ببقعة جغرافية بشكل عام))، وأن تركيا سوف تتخذ طرقاً دبلوماسية من أجل تطويق الدول الداعمة للإرهاب عن طريق المجتمع الدولي، كما أبدى سليمان ديميريل انزعاجه من سماح سورية لعناصر حزب العمال بالعبور من الأراضي السورية ومعهم أسلحة ثقيلة إلى تركيا عبر العراق، وأشار إلى أن صبر حكومته قد نفد (٦٢).

تناولت صحف تركيا في ١٠ آذار ١٩٩٢م الزيارة المرتقبة التي سوف يقوم بها وزير الداخلية التركي عصمت سيزكين إلى دمشق في ١٢-١٤ نيسان ١٩٩٢م تحمل وثائق تدين سورية بدعم المسلحين الكرد وسوف تضع سورية في (زاوية ضيقة)، هذه الوثائق كشفتها الأجهزة الأمنية الموجودة في

قاعدة إنجرليك الجوية الأمريكية الموجودة في بلاده[٦٣]، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تواصلت التهديدات التركية لسورية، فقد صرح وزير الداخلية التركي عصمت سيزكين في ٧ نيسان ١٩٩٢م إنه سيسلم سورية انذاراً نهائياً بوجوب رفض دعم المسلحين الكرد المعارضين لتركيا، التي تؤكد أنهم يتسللون إلى أراضيها من سورية، وأكد أن أنقرة ستلجأ إلى التصرف المباشر، إذا تلقت رداً غير مقبول[٦٤]، وأضاف سيزكين قائلاً: ((إن سورية تساعد حزب العمال الكردستاني على تخزين الأسلحة والذخائر، وتساعد الكرد على اجتياز الحدود مع تركيا... وأكثر من ذلك فإن التنظيم يتخذ مكاتب له ومخيمات تدريب في سورية ولبنان، إذ تقوم دمشق بمساعدة الحزب في تنظيم المؤتمرات ونشر الوثائق))[٦٥].

عدت سورية تلك التهديدات والتصريحات الإعلامية من المسؤولين الأتراك بشأن دعم المسلحين الكرد بأنها ترتبط بـ(الوضع الداخلي التركي) وإنها لن ترد على تلك التصريحات لحين وصول وزير الداخلية التركي عصمت سيزكين للتأكد من حقيقة الأمر[٦٦]، وأثناء تلك المدة أوقف المسلحين الكرد نشاطهم في سهل البقاع وتوقفت التدريبات العسكرية لحزب العمال الكردستاني في مخيم عين الحلوة اللبناني، بعد اصدار الحكومة السورية قرار منع المسلحين الكرد القيام بأي أنشطة عسكرية هناك[٦٧].

وصل إلى دمشق وفد تركي رفيع المستوى برئاسة وزير الداخلية التركي عصمت سيزكين[٦٨]، وفي أثناء المباحثات قدم الوفد التركي الأدلة والتي تثبت وتدين سورية بدعمها المسلحين الأكراد المعارضين لتركيا، فضلاً عن وثائق تثبت بوجود زعيم حزب العمال الكردستاني في دمشق بالقرب من مسجد صلاح الدين الأيوبي في حراسة المخابرات السورية التي تزود المسلحين الكرد بالدعم المالي والامدادات والهويات المزورة[٦٩]، وتسمح لهم بعقد المؤتمرات والندوات في أوقات مختلفة، فضلاً عن انشاء معسكرات لهم وتزويدهم بصواريخ (SAM 7) لحمايتهم[٧٠].

نفت سورية تقديمها أي مساعدة ومساندة لحزب العمال الكردستاني، وبالرغم من أن زعيم الحزب أكد أن دمشق تتسامح مع أنشطة الحزب، لكنها لا تزوده بالأموال أو الأسلحة[٧١] وتبين أن لدى الحكومة التركية إرادة سياسية لتطوير علاقات الصداقة والتعاون مع سورية ودليل ذلك هو اعلان وزير الداخلية التركي عصمت سيزكين عبر تصريح له، بأن زيارته كانت ناجحة، وأكد أن وجهات النظر كانت متطابقة في جميع القضايا وصرح قائلاً: ((أستطيع القول بأن سورية سوف لن تكون وراء حزب العمال الكردستاني بعد كل هذا النجاح الذي تحقق))[٧٢].

وإزاء تقارب وجهات النظر في اللقاء الأخير بين تركيا وسورية بشأن المسألة الكردية تم توقيع اتفاق امني في ١٧ نيسان ١٩٩٢م الذي عد في حينها تجديداً لاتفاقية عام ١٩٨٧م[٧٣] ونص على ادانة الإرهاب ومحاربته، واتخاذ التدابير الضرورية لعدم توفير مأوى أو ممر للنشاطات الإرهابية ضد أحد

الطرفين وفي أراضي الدولتين، وأن لا يسمح كل طرف في أراضيه للنشاطات التي تهدد استقرار وأمن الدولة الأُخرى، كما تم الاتفاق على غلق معسكر المقاتلين الكرد في سهل البقاع، وتعهد بمضاعفة التدابير المتخذة تجاه منع العبور على امتداد حدود البلدين وتبادل المعلومات التي تساعد على اعتقال وتوقيف المجرمين والمتهمين وعقد اجتماعات دورية للنشاطات للمسؤولين عن أمن الدولتين[٧٤].

كان من نتائج ذلك الاتفاق اعلان سورية بغلق معسكرات تدريب حزب العمال الكردستاني في سهل البقاع[٧٥]، واعتباره منطقة غير شرعية[٧٦]، ووصف وزير الداخلية التركي عصمت سيزكين أن هذا الاتفاق ((أفضل اتفاق حصلت عليه تركيا حتى الآن))[٧٧]، ووصفت الصحافة والاعلام التركي بأن حكومة دمشق بدأت تأخذ المسألة الكردية بشكل أكثر جدية بعد أن لمست إشارات من أنقرة على أن العمل العسكري ضد المسلحين الكرد في سهل البقاع كان ولا يزال خياراً قيد الدراسة من جانب حكومة أنقرة[٧٨].

وبالرغم من الاتفاق المبدئي الذي تم بين سورية وتركيا بشأن المسألة الكردية، إلا إن القلق التركي بقي قائماً، ولاسيما بعد ورود أخبار وتقارير إلى أنقرة عن تعهد والتزام سورية بوقف دعمها للمسلحين الأكراد، إذ أشارت بعض المصادر التركية إلى أن عبدالله أوجلان التقى في ٣٠ نيسان ١٩٩٢م مع الرئيس حافظ الأسد وشقيقه رفعت الأسد وثلاث من الأعضاء البرلمانيين ولم تُعطِ أي معلومات تفصيلية عن ما جرى في اللقاء، وبالرغم من عدم صدور تصريح من قبل المسؤولين تؤيد صحة ما ورد، إلا إن أحد عناصر حزب العمال أكد صحة الخبر[٧٩].

عادت العلاقات التركية– السورية إلى التوتر من جديد بسبب المسألة الكردية، إذ من الواضح أن تحسين العلاقات لم يُبن على أسس متينة، فكان أي تصريح لمسؤول تركي بشأن القضايا الخلافية بين تركيا وسورية يؤثر سلباً على تلك العلاقات، ومثال ذلك تصريح رئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل في ٢٤ تموز ١٩٩٢م الذي أعلن فيه قائلاً: ((إن المياه التي تنبع من تركيا هي ملك تركيا، والنفط هو ملك البلدان التي ينبع منها))[٨٠]، وأسهمت تلك التصريحات بالتأثير على العلاقات بين البلدين، فقد وصفت صحيفة تشرين السورية تصريحات سليمان ديميريل بأنها ((تشكل سابقة خطيرة في العلاقات الدولية))[٨١].

وبالرغم من زيارة وزير الخارجية التركية حكمت جيتين إلى دمشق في ١ آب ١٩٩٢م التي كان هدفها متابعة نتائج زيارة سيزكين السابقة[٨٢]، أكد حكمت جيتين قائلاً: ((إن التفاؤل الذي أبدته بالتعاون في مكافحة الإرهاب مع سورية بدأ يتضاءل بسبب المعلومات باستمرار النشاطات الإرهابية ضد تركيا انطلاقاً من سورية ... تركيا ستوفي بوعودها ومسؤولياتها الواقعية على عاتقها التي قطعتها مع سورية، إذا أبقت الأخيرة على وعودها المرتبطة بالاتفاقية الأمنية الموقعة في نيسان ١٩٩٢م))[٨٣].

عادت التهديدات التركية لسورية، ففي أيلول ١٩٩٢م هدد الرئيس التركي توركت أُوزال أثناء زيارته لمناطق جنوب شرق الأناضول، سورية بدعمها المسلحين الأكراد المعارضين لتركيا، الذي أعلن فيها قائلاً: ((إن هدف الإرهاب الأساسي هو السدود التي أقمناها على نهر الفرات، وعندما شرعنا ببناء سد أتاتورك انطلقت شرارة الإرهاب))[٨٤].

المبحث الثالث

الاتفاقيات الأمنية التركية السورية بشأن المسألة الكردية ١٩٩٣-١٩٩٦م

أدت الظروف الإقليمية المتمثلة بتطورات الأحداث في شمال العراق، والعمليات العسكرية الكردية ضد تركيا، وارتباط المسألة الكردية بمشكلة المياه بين تركيا وسورية والاتهامات التركية لسورية[٨٥] إلى دفع رئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل إلى زيارة دمشق في ١٩ كانون الثاني ١٩٩٣م التقى أثناءها الرئيس السوري حافظ الأسد، تم أثناءها مناقشة المسألة الكردية[٨٦]، بالرغم من أن المحادثات لم تُؤَدِ إلى نتيجة حازمة لإنهاء التوتر، إلا أن أنقرة أبدت ارتياحها من تصريح الرئيس السوري حافظ الأسد الذي قال فيه: ((إن سورية لا يمكن أن تكون أبداً مصدراً للخطر على الأمن التركي))[٨٧].

وعلى أثر احتفاظ سورية بالورقة الكردية يقابلها استعمال تركيا لورقة المياه فإن التوتر بقي قائماً ومستمراً في علاقات البلدين لاسيما بعد مجيء تانسو تشيلر (Tansu Çiller)[٨٨] لسدة الحكم في تركيا (رئاسة الوزراء) في نيسان ١٩٩٢م[٨٩]، التي استمرت في عهدها التهديدات التركية لسورية[٩٠]، بسبب دعمها المسلحين الكرد المعارضين لتركيا[٩١]، و أرسلت وفداً تركياً إلى دمشق في تموز ١٩٩٤م لوضع حد نهائي للوجود الكردي في سهل البقاع والتي عهدت بإيقاف نشاطهم في سورية ولبنان[٩٢]، قابلها زيارة وفد سوري إلى أنقرة في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٩٤م برئاسة اللواء عدنان بدر الحسن رئيس شعبة الأمن السوري إلى تركيا، واجتمع أثناءها بنظيره محمد اغار (Mohmet Ağar) مدير الأمن العام التركي، وكانت النتيجة توقيع اتفاق أمني جديد ضد ما سُمي بـ(الإرهاب الكردي)[٩٣] ووصف بأنه (تاريخي) وكرر فيه معظم بنود اتفاقية نيسان ١٩٩٢م[٩٤].

تقرر أثناء تلك الزيارة انشاء لجنة أمنية تجتمع بصورة دورية، ووقف نشاط المسلحين الأكراد في سورية، وأغلق مكاتب حزب العمال الكردستاني ومعسكراته في سهل البقاع[٩٥]، وصرح الحسن قائلاً: ((اننا نولي أهمية قصوى لحماية سيادة الأراضي لاستقرار تركيا... إن سورية لن تكون ممراً لعناصر تهدد أمن واستقرار تركيا))[٩٦]، وقال مسؤول الأمن التركي محمد أغار إن كلا البلدين اتخذا موقفاً موحداً ومشتركاً تجاه (الإرهاب الكردي)[٩٧].

بعد ذلك علقت تركيا الاتفاقيات الأمنية بحجة عدم التزام سورية تعهداتها السابقة وعادت الاتهامات التركية لسورية مُجدداً[٩٨]، ففي تشرين الثاني ١٩٩٣م صرحت رئيسة وزراء تركيا تانسو تشيلر قائلةً: ((أن حزب العمال الكردستاني يتطور ويتعاظم ويتلقى التدريب من الدول المجاورة مثل سورية، والعراق، وإيران))[٩٩]، وشنت الصحافة التركية حملة واسعة ضد حكومة دمشق، ففي بداية كانون الأول ١٩٩٣م اتهمت الصحافة التركية سورية بدعم المسلحين الكرد متهمة إياها بعدم جدية إيجاد حل جذري لتلك المسألة[١٠٠].

اتخذ التوتر التركي- السوري منحى خطير بشأن المسألة الكردية وذلك بقيام وحدة الكوماندوس التركية في كانون الثاني ١٩٩٤م بمهاجمة احدى منشآت حزب العمال الكردستاني في بلدة القامشلي السورية بحجة طرد المسلحين الكرد في تلك المنطقة القريبة من الحدود التركية[١٠١]، وزاد من حدة التوتر بين الطرفين قيام تركيا بإنشاء سدي (بيرجك وقرا قاميش) على نهر الفرات عام ١٩٩٥م[١٠٢]، فضلاً عن ذلك وكجزء من مساعيها للضغط على سورية عززت تركيا تعاونها مع (إسرائيل) بتوقيع اتفاقيات تعاون عسكري واتفاقيات سياسية وأمنية أوصلت العلاقات بينهما الى مستوى تحالف عسكري في عام ١٩٩٦م، إذ قدمت (إسرائيل) دعماً مهماً لتركيا في مجال الحرب ضد حزب العمال الكردستاني[١٠٣].

وعلى صعيد العمليات العسكرية التي تصاعدت من قبل المسلحين الكرد وتركزت هذه المرة في لواء الاسكندرونة (هاتاي)، دفع تركيا الى اتهام سورية بالوقوف وراء تلك العمليات ودعم الحركة الكردية داخل تركيا، واستدعاء السفير السوري لدى أنقرة وتسليمه احتجاجاً على أثر تزايد الهجمات عبر الحدود وتسلل المسلحين الكرد من سورية إلى الاسكندرونة[١٠٤]، إذ وجه رئيس الوزراء التركي مسعود يلماز أثناء تواجده في اللواء في ٢٠ نيسان ١٩٩٦م رسالة تحذير وتهديد إلى دمشق[١٠٥] طالب فيها سوياً: ((بعدم إيواء المتمردين الأكراد ودعمهم... بأن الأتراك شعب صبور ولكن عندما ينفذ صبرنا سيكون فعلنا عنيفاً))[١٠٦].

و هدد وزير الخارجية التركي دنز بايكال (DINZ BAYKAL)، سورية وطالبها بضرورة التوقف عن دعم المسلحين الكرد وايواء عبدالله أوجلان على أراضيها[١٠٧]، وأكد أن: ((تركيا لا يمكنها نسيان الدماء المسفوكة بيد الإرهاب الكردي))[١٠٨]، ونفت سورية دعمها للهجمات ورفض التهديدات لعدم وجود أدلة تثبت ذلك الدعم[١٠٩]، لا بل أن وزير الخارجية السوري فاروق الشرع وصف المسلحين الكرد بالمدافعين عن حقوقهم[١١٠]، وبأن حزب العمال الكردستاني هو (حركة مقاومة أكثر ما هو جماعة إرهابية)[١١١].

ازداد التصعيد التركي ضد سورية بوصف وزير الخارجية التركي دنز بايكال دمشق بأنها داعمة للإرهاب الكردي وايوائها عبدالله أوجلان، وصرح قائلاً: ((ان مقر قيادة التهديد زعيم حزب العمال الكردستاني الموجه ضد تركيا وهو في دمشق))[١١٢]، وطالبت تركيا سورية تسليم عبدالله أوجلان، ومن هذا المنطلق قطعت أنقرة كل اتصالاتها الرسمية مع سورية بعد رفض الأخيرة تسليم عبدالله أوجلان، وجدد رئيس الوزراء التركي مسعود يلماز تهديده في أيار ١٩٩٦م بدعم المسلحين الكرد، وأضاف قائلاً: ((لن نتفاوض طويلاً بسبب موقف سورية العدائي))، وقال في تصريح آخر: ((أن أنقرة لن تطبق التأييد السوري للانفصاليين الكرد في جنوب شرق تركيا))، كما انتقد دمشق باتخاذ المسألة الكردية (كالورقة الرابحة) من أجل الضغط على أنقرة في مسألة المياه[١١٣].

بلغ التوتر ذروته في حزيران ١٩٩٦م بين تركيا وسورية وكأنهما في مواجهة عسكرية[١١٤]، وتصاعدت الاتهامات والتهديدات التركية ضد سورية بسبب المسألة الكردية من جهة وقيام التحالف التركي- (الإسرائيلي) من جهة أُخرى[١١٥]، وتزايدت الحشود التركية بعد أن قامت تركيا بتحشيد قوات كبيرة في المناطق المتاحة للحدود السورية ولاسيما في منطقة أنطاليا للضغط على سورية[١١٦]، وقد أكد مصدر عسكري تركي وجود الاستعدادات الحربية رغم وصفه لها بالروتينية وليس لها علاقة بسورية، وقد حاولت بعض الدول ذات العلاقة الجيدة بالبلدين الوساطة بينهما لاحتواء الأزمة وكان من أبرزها مصر وإيران[١١٧].

و ذكرت صحف رسمية إن سورية حشدت قرابة (٤٠)ألف جندي في ١٥ حزيران ١٩٩٦م على طول حدودهما مع تركيا[١١٨]، وادعت حكومة الأسد بأن المخابرات التركية وراء عملية التفجيرات التي وقعت في اللاذقية ودمشق[١١٩]، وقامت السلطات التركية على أثرها باعتقال بعض السوريين من اصل تركي، لاتهامهم بمسؤوليتهم عن التفجيرات [١٢٠]، وقد نفى عبدالحليم خدام [١٢١]، في ١٨ حزيران ١٩٩٦م "وجود حشود عسكرية على الحدود مع تركيا مشيراً الى ان التوتر ليس من مصلحته"[١٢٢].

ومع إن انفراجاً نسبياً حصل في العلاقات التركية- السورية أثر تشكيل حكومة تركية جديدة في ٢٩ حزيران ١٩٩٦م برئاسة نجم الدين أربكان (Necmettin Erbakan)[١٢٣]، وعاد الهدوء وتراجعت التهديدات التركية ضد سورية، بسبب توجهات حكومة أربكان في السياسة الخارجية التي كانت على أساس توثيق علاقات تركيا مع الدول الإسلامية، إذ عدت حكومة الأسد نجم الدين أربكان الشخصية التركية الوحيدة التي علقت عليها آمالاً كبيرة في حل الخلافات العالقة مع سورية لاسيما مسألة المياه التي ربطت بالمسألة الكردية، وهو الأمر الذي خلق نوع من الانفراج في العلاقات بين البلدين[١٢٤]، تبعاً لذلك

تم تبادل الرسائل بين الرئيس حافظ الأسد ونجم الدين أربكان في آب ١٩٩٦م بخصوص الرغبة المشتركة في توثيق العلاقات بين البلدين، وأكد نجم الدين أربكان رغبة مماثلة بذلك[١٢٥].

وبالرغم من التحسن النسبي في العلاقات التركية– السورية، إلا إن ذلك لم يمنع من ظهور التوتر مرة أخرى، وذلك عند تبادل الرسائل بين نجم الدين أربكان والرئيس حافظ الأسد[١٢٦]، سارعت شريكة نجم الدين أربكان في حكومته الائتلافية (تانسو تشيلر) إلى الاجتماع بالسفير (الإسرائيلي) في أنقرة لتبحث معه سبل تطوير العلاقات بين البلدين ولطمأنة تل أبيب بأن أنقرة ملزمة بالتعاون العسكري معها[١٢٧]، من جهة أُخرى أعلنت وزارة الخارجية التركية في ٩ تموز ١٩٩٦م أن تحسن العلاقات بين البلدين مشروط بوقف دمشق دعمها للإرهاب الكردي وقال المتحدث بإسم الخارجية التركية عمر اقبال (Omer Ikbal) إن سبب التوتر بين البدلين هو: ((دعم دمشق لحزب العمال الكردستاني وليس مشكلة المياه))[١٢٨]، كما اتهم الرئيس التركي سليمان ديميريل في ٢٤ تموز ١٩٩٦م سورية بالسعي إلى زعزعة استقرار تركيا واضعافها عن طريق دعم المسلحين الأكراد، وأضاف قائلاً: ((لدى تركيا دليلاً لا يمكن دمغه بأن زعماء هذه المنظمة ما يزالون في سورية والمناطق الخاضعة للسيطرة السورية... إن تحسين العلاقات بين البلدين مرهون بتوقف دمشق من دعم الجماعات الإرهابية وابعاد زعيم ألـ(PKK) عبدالله أوجلان من سورية))[١٢٩].

الخاتمة:

بعد استعراض أثر المسألة الكردية على العلاقات التركية– السورية أثناء المدة ١٩٨٤–١٩٩٦م، توصل البحث إلى عدد من النتائج المهمة، وهي كالآتي:–

١– كان للمسألة الكردية انعكاسات خطيرة على العلاقات بين تركيا وسورية، لاسيما بعد تبني حزب العمال الكردستاني العمل المسلح ضد تركيا في عام ١٩٨٤م.

٢– كان من مصلحة النظام السوري اتخاذ المسألة الكردية ورقة ضغط ضد تركيا، لاسيما وأن تركيا كانت ملاذاً آمناً لبعض الجماعات المعارضة للنظام السوري، ومنها جماعة الإخوان المسلمين.

٣– كان للدعم السوري لحزب العمال الكردستاني تداعيات خطيرة على علاقاتها مع تركيا، مما دفع تركيا إلى حافة اعلان حالة الحرب على سورية، والقيام بعمليات عسكرية ضدها.

٤– حاولت سورية توظيف المسألة الكردية في تركيا للمساومة بشأن قضية المياه، لاسيما وإن تركيا بدأت في تنفيذ العديد من المشاريع المائية العملاقة في جنوب شرق الأناضول والتي أثرت بشكل كبير على كميات المياه الواصلة إلى سورية من نهر الفرات.

٥– بالرغم من توصل الطرفين التركي والسوري إلى توقيع العديد من الاتفاقيات الأمنية بشأن تأمين الحدود المشتركة بين البلدين، وحصول تفاهمات وتعهدات أمنية بشأن حزب العمال الكردستاني ونشاطه في سورية، إلا إن ذلك لم ينجح في تخفيف حدة التوتر بين البلدين.

حقق حزب العمال الكردستاني نجاحاً مهماً في نقل الصراع بشأن المسألة الكردية من تركيا وتحويله إلى صراع اقليمي تورطت به معظم الدول المجاورة لتركيا، كل حسب مصالحها الخاصة، إلا أن ذلك جعل من حزب العمال الكردستاني ورقة ضغط توظف حسب مصلحة كل دولة مقابل الدعم المقدم له.

قائمة الهوامش و المراجع

(١) بولعيون سعيدة، السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الكردية في ضوء الأزمة السورية، رسالة ماجستير (**غير منشورة**)، كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ٢٠١٩، ص٤٢.

(٢) سعد ناجي جواد، الأقلية الكردية في سوريا، مركز دراسات العالم الثالث، جامعة بغداد، ١٩٨٨، ص٥-١١.

(٣) حليمة بوزناد ودلال احسن، تأثير الأقليات على الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط (**أكراد سوريا أنموذجاً**)، مذكرة الماجستير (**غير منشورة**)، جامعة العربي التبسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٦، ص٨٤.

(٤) خليل علي مراد وآخرون، القضية الكردية في تركيا وتأثيرها على دول الجوار، مركز الدراسات الإقليمية (**التركية حالياً**)، جامعة الموصل، ١٩٩٤، ص١٠.

(٥) فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة: ميخائيل نجم خوري، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، الدار البيضاء، ١٩٩٣، ص٦٦.

(٦) أشارت بعض المصادر إلى أن التقارب بين سورية وحزب العمال الكردستاني ظهر بعد الانقلاب العسكرية الثالث داخل تركيا في أيلول ١٩٨٠م وذلك مع حصول زعيم الحزب على حق اللجوء إلى سورية مع عدد من المسلحين الأكراد بعد ملاحقتهم من قبل الحكومة التركية. للمزيد من التفاصيل ينظر: ويفي خيرة، تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الإقليمي، رسالة ماجستير (**غير منشورة**)، كلية العلوم السياسية- جامعة منتوري، قسطنطينة، ٢٠٠٥، ص١٥٤-١٥٥.

(٧) جلال عبدالله معوض، صناعة القرار في تركيا: العلاقات العربية- التركية، بيروت، ١٩٩٨، ص١٩٨.

(٨) خيرة، المصدر السابق، ص١٥٥.

(٩) روبنسن، المصدر السابق، ص٦٦.

(١٠) مراد وآخرون، المصدر السابق، ص١١.

(١١) Henri J, Barkey and Graham E. fuller, turkey's Kurdish question, Roman, Little Field publishers, Ins, Lanham- Boulder Mew New York Oxford, 1988, P. 167.

(١٢) إبراهيم الداقوقي، صور الأتراك لدعم العرب، بيروت، ٢٠٠١، ص٤١.

(١٣) عايدة العلي سري الدين ، دول المثلث بين فكي الكماشة التركية- الاسرائيلية، دار الفكر العربي للنشر، ١٩٩٧، ص٢٦٠-٢٦١.

(١٤) يوسف الجهماني وسالار اوسي، تركيا وسوريا، دمشق، ١٩٩٩، ج٢، ص٧١.

(١٥) Meşkűre Yilmaz, Tűrkevin Dűnyasi ve Tűrkiye, Nin ois Tűrkler Politikosi, Ankra, 2010, S. 200.

(١٦) صلاح سالم ، المشكلة الكردية وانعكاساتها على دول المنطقة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ع(١١٦)، نيسان ١٩٩٤، ص١٣.

(١٧) **توركت أُوزال:** ولد في ١٣ تشرين الأول ١٩٢٧م في مدينة ملطية بتركيا، حصل على شهادة هندسة السدود من الولايات المتحدة الأمريكية، أصبح رئيساً للوزراء في تركيا (١٩٨٩-١٩٨٣م) ورئيساً لجمهوريتها الثامن (١٩٨٩-١٩٩٣م)، أسس حزب **"الوطن الأُم"** في أيار ١٩٨٣م، ولايوجد بين السياسة الأتراك منذ رحيل مصطفى كمال أتاتورك، من أثر في السياسة التركية بالقدر نفسه الذي ارتبط بأُوزال، بحيث يمكن تسمية المدة (١٩٩٣-١٩٨٣) **بـــ"الحقبة الأُوزالية في السياسة التركية"**، وقد امتلك توركت أُوزال مقومات كاريزمية مثل (**مصطفى كمال أتاتورك**)، توفي في ١٧ نيسان ١٩٩٣م. للمزيد من التفاصيل ينظر: نور عوني عبدالرحمن السبعاوي، توركت أُوزال حياته ودوره في السياسة التركية ١٩٢٧-١٩٩٣م دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (**غير منشورة**)، كلية التربية- جامعة الموصل، ٢٠١٤؛

Yesilyur, A.G.E, SS. 30-49.

(١٨) فريق صبري سليم الملا، العلاقات التركية- السورية (١٩٨٤-١٩٩٨)، رسالة ماجستير، كلية التربية- جامعة الموصل، ٢٠١٢، ص٦٧.

(١٩) معوض، المصدر السابق، ص١٩٨.

(٢٠) ميخائيل م. جونتر، الاكراد ومستقبل تركيا، ترجمة: سعاد محمد إبراهيم، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٧، ص٧٦.

(٢١) معوض، المصدر السابق، ص٩٨؛

Yilmaz, A.G.E, SS. 1-2

(٢٢) روبنسن، المصدر السابق، ص٦٧.

(٢٣) خليل إبراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية-التركية، مطبعة الراية، بغداد، ١٩٩١، ص١٠٠.

(٢٤) سالم، المصدر السابق، ص١٣.

(٢٥) **حافظ الأسد:** ولد في ٦ تشرين الأول ١٩٣٠م ببلدة القرداحة في محافظة اللاذقية بسورية وأكمل دراسته الابتدائية فيها ثم أكمل تعليمه الاعدادي والثانوي في اللاذقية، التحق الى الكلية العسكرية عام ١٩٥٢م وتخرج منها برتبة ملازم طيار وفي عام ١٩٦٤م رقي لرتبة لواء وعين قائداً للقوة الجوية والدفاع الجوي، وبعد نجاح حركة شباط ١٩٦٦م، عين الأسد وزيراً للدفاع في عام ١٩٦٦م، وفي ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٠م قاد حافظ الأسد انقلاباً ثم أصبح رئيساً للوزراء في سورية وبعدها أُنتخب رئيساً للجمهورية السورية، توفي في ١٠ حزيران ٢٠٠٠م. للمزيد من التفاصيل ينظر: ملف العالم العربي، سورية، لبنان، العراق، مصر، (د. ت)، ص٣٠-٣١.

(٢٦) **عبدالرؤوف أبو الكسم:** ولد في عام ١٩٣٢م بمدينة دمشق في سورية، وتخرج من كلية الآداب عام ١٩٥٣م، ثم حصل على شهادة الهندسة من جامعة اسطنبول، فضلاً عن حصوله على شهادة الدكتوراه من جامعة جنيف بسويسرا عام ١٩٦٣م، تولى عدة مناصب في جامعة دمشق من عام ١٩٦٣م وحتى عام 1979، عين محافظاً لمدينة دمشق، أُنتخب عضواً في القيادة القطرية الحزب البعث العربي الاشتراكي في سورية، تولى رئاسة الوزراء مرتين عام 1980م و عام ١٩٨٥م، استمر رئيساً للوزراء حتى ١ تشرين الثاني 1987م، ثم تولى رئاسة مكتب الأمن القومي عام 2000م. للمزيد من التفاصيل ينظر: سعاد جمعة وحسن

ظاظا، الحكومات السورية في القرن العشرين (١٩١٨-٢٠٠٠)، دار الرؤية، دمشق، ٢٠٠١، ص٧٣.

(٢٧) جمهورية العراق، وزارة الخارجية العراقية، تقرير الدائرة الصحفية للسفارة العراقية في أنقرة، رقم (٣١٣)، في ٥ كانون الأول ١٩٩٨م.

(٢٨) محمد وهيب السيد، ازمة توزيع مياه نهر الفرات- أزمات ذات أطراف من جهات متعددة، مجلة المستقبل العربي، بيروت، ع (٢٣١)، ١٩٩٨، ص٧٣.

(٢٩) **منظمة اصالا:** وهو الجيش الأرمني السري لتحرير أرمينيا، يعرف اختصاراً بـ **(The Armenian (ASALA) Secret Army for the Liberation of Armenia)** تأسس على يد هاكوب هاكوبيان، وهو تنظيم ماركسي-لينيني، بدأ بعدد محدود من الأفراد لم يتجاوز (١٠٠) شخص من الناشطين والمتعاطفين في ذروة التأييد الذي حصل عليه في بداية الثمانينيات، وكانت له صحافة ومحطة إذاعية في لبنان، وقد أعلن هذا الجيش مسؤوليته عن هجمات عديدة ضد دبلوماسيين أتراك في ١٦ دولة بين عامي ١٩٧٥-١٩٨٣م، فضلاً عن عمليات أُخرى مثل تدبير تفجير قنبلة في سوق في مدينة اسطنبول في ١٦ حزيران ١٩٨٣م، وتفجير قنبلة أُخرى أمام مكتب للخطوط الجوية التركية في مطار أورلي بباريس في ١٥ تموز ١٩٨٣م، وقد حدثت انشقاقات في صفوف هذا الجيش في منتصف الثمانينيات، وأُغتيل مؤسسه هاكوبيان في أثينا عام ١٩٨٨م، على يد المخابرات التركية كما يعتقد، وقد ضعف الجيش السري الأرمني بعد ذلك، رغم ادعائه بالقيام بهجمات في عامي ١٩٩٤-١٩٩١م. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Harvey W-Kushner, Encyclopedia of Terrorism, Sage Publications, California- 2003, P. 47.

(٣٠) روبنسن، المصدر السابق، ص٦٧.

(٣١) معوض، المصدر السابق، ص١٩٨.

(٣٢) المصدر نفسه، ص١٩٩؛

Henri J, Barky and Graham E. fuller, turkey's Kurdish question, Roman, Little Field publishers, Ins, Lanham- Boulder Mew New York Oxford, 1988, PP. 166-199.

(٣٣) خيرة، المصدر السابق، ص١٨٤.

(٣٤) سالم، المصدر السابق، ص١٣.

(٣٥) سري الدين، المصدر السابق، ص٢٣٩.

(٣٦) **جلال حسام الدين الطالباني:** ولد في ١٢ تسرين الثاني ١٩٣٣م بمدينة أربيل من أُسرة كردية دينية مشهورة، مارس نشاطه السياسي منذ زمن مبكر فأصبح عضواً في المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني عام ١٩٥٤م، تخرج من كلية الحقوق من بغداد عام ١٩٥٥م وتأثر بالأفكار الماركسية، وانشق عن الحزب الديمقراطي الكردستاني عام ١٩٦٤م ليؤسس حزباً جديداً عرف بالاتحاد الوطني الكردستاني عام ١٩٧٥م، تم انتخابه رئيساً للجمهورية العراقية ٢٠٠٥-٢٠١٤م، توفي في ٣ تشرين الأول ٢٠١٧م. للمزيد من التفاصيل ينظر: الزبيدي، المصدر السابق، ص١٧١-١٧٢.

(٣٧) **مسعود مصطفى بارزاني:** ولد في ١٦ آب ١٩٤٦م بمدينة مهاباد في بإيران، وغادر مع والده الملا مصطفى البارزاني بعد سقوط جمهورية مهاباد إلى الاتحاد السوفيتي، ثم عادوا إلى العراق عام ١٩٥٨م، تخلى عن مقاعد دراسة الثانوية وانضم إلى الحركة

التحررية الكردية بصحبة شقيق إدريس، شارك في المحادثات، مع الحكومة العراقية، التي أدت إلى توقيع اتفاق آذار ١٩٧٠م، لجأ إلى فضـلاً عقب توقيع اتفاق الجزائر عام ١٩٧٥م، ثم هاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية الذي بقي فيها حتى وفاة والده عام ١٩٧٩م، وفي العام نفسه عاد إلى العراق وأصبح زعيماً للحزب الديمقراطي الكردستاني ومن ثم رئيساً لإقليم كردستان العراق أثناء المدة (**١٤ حزيران ٢٠٠٥- ١ تشـرين الثاني ٢٠١٧م**). للمزيد من التفاصـيل ينظر: ثامر أحمد عطية، الموقف الأمريكي-التركي تجاه اكراد العراق ١٩٩٠-٢٠٠٣م، مجلة كلية التربية للبنات، ع (٢٠)، السـنة ٢٠١٧؛ الموقع الرسـمي للرئيس مسـعود البارزاني: تاريخ الدخول ٢٠/ ١٠/ ٢٠٢١ WWW.Masoudbarzani.Krd

(٣٨) خيرة، المصدر السابق، ص١٨٥.

(٣٩) **عبدالله أوجلان:** ولد في قرية اومرلي التابعة لولاية أورفة من أُسرة فلاحية فقيرة، أكمل دراسته القانونية في أنقرة، عمل موظفا في الدولة لمدة عامين، انتمى الى صفوف الحركة الشبابية (**ريفجنك**) ثم انخرط في (**الرابطة الوطنية الكردية**) في عام ١٩٧٠م وفي السنة ذاتها سجن لمدة سبعة أشهر بعد مشاركته في مظاهرات طلابية، ثم التحق بكلية العلوم السياسية في انقرة حتى عام ١٩٧٤م، قام بتأسيس حزب العمال الكردستاني عام ١٩٧٨م، اعتقلته المخابرات التركية عام ١٩٩٩م، وهو الأن في أحد سجونها. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Michael M. Gunter, The Kurds in Turkey, University of Toronto, 1990, PP. 153-154.

(٤٠) نقلاً عن: الناصري، المصدر السابق، ص٢٦٥.

(٤١) وزارة الخارجية العراقية، التقرير الصحفي للسفارة العراقية في أنقرة، رقم (٢٢٤)، في ٣٠/ تموز/ ١٩٨٩م.

(٤٢) Yilmaz, A. G. E, S. 121.

(٤٣) خيرة، المصدر السابق، ص١٥٥.

(٤٤) معوض، المصدر السابق، ص٩٩.

(٤٥) نقلاً عن: وزارة الخارجية العراقية، تقرير الدائرة الصحفية للسفارة العراقية في أنقرة، رقم (٢٤٤) ١٥/ أيلول/ ١٩٨٩م.

(٤٦) وليد رضوان، مشكلة المياه بين سوريا وتركيا، شركة المطبوعات، بيروت، ٢٠٠٦، ص٢٣٩.

(٤٧) وزارة الخارجية العراقية، تقرير الدائرة الصحفية للسفارة العراقية في أنقرة، رقم (٣١٣)، ٥/ كانون الأول/ ١٩٨٩م.

(٤٨) سري الدين، المصدر السابق، ص٢٣٩.

(٤٩) هيثم الكيلاني، تركيا والعرب: دراسـة في العلاقات العربية- التركية، دراسـات اسـتراتيجية (٦)، مركز الإمارات للدراسـة والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٦، ص٦٢.

(٥٠) حسن علي خضير علاوي العبيدي، تركيا ودول الجوار الشرق أوسطي ١٩٨٨-١٩٩٨ دراسة في العلاقات السياسية، أُطروحة دكتوراه (**غير منشورة**)، كلية التربية- جامعة الموصل، ٢٠١٠، ص٥٣.

(٥١) وزارة الخارجية العراقية، تقرير الدائرة الصحفية للسفارة العراقية في أنقرة، رقم (٣٣١)، في ٥/ شباط/ ١٩٨٩م.

(٥٢) المداح، المصدر السابق، ص١٧٦.

(٥٣) نقلاً عن: العبيدي، المصدر السابق، ص٨٠؛ وزارة الخارجية العراقية، تقرير الدائرة الصحفية للسفارة العراقية في أنقرة، رقم (٢٧١)، من ١٧/ تشرين الأول/ ١٩٨٩م.

(٥٤) وزارة الخارجية العراقية، التقرير الصحفي للسفارة العراقية في أنقرة، رقم (٥٦)، في ٢٢ آذار ١٩٩٠م.

(٥٥) العبيدي، المصدر السابق، ص٨٧.

(٥٦) جاء ذلك التحسين في علاقات البلدين، بسبب دخول كلا البلدين في التحالف الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق، ومشاركتها في الحرب إلى جانب دول التحالف ضد العراق ١٩٩١م. للمزيد من التفاصيل ينظر: صحيفة البعث، ع (٨٤٧٦)، ١٣ كانون الأول ١٩٩١م.

(٥٧) Robert Olson, Turkey And Iran Relations (1979-2004) Mazda publication California, 2004, PP. 170-171.

(٥٨) معوض، المصدر السابق، ص٩٩.

(٥٩) بالرغم من أن قرار قطع مياه نهر الفرات يصيب بالضرر كُلاً من العراق وسورية، إلا إن سورية تختلف عن العراق الذي بإمكانه استخدام مياه نهر دجلة في ري الأراضي الزراعية، على عكس سورية التي تعتمد كُلياً على نهر الفرات الذي يزود سوريا بحوالي (٧٠٪) من احتياجاتها المائية. للمزيد من التفاصيل ينظر: وصال نجيب عارف العزاوي، القضية الكردية في تركيا دراسة في التطور السياسي للقضية الكردية منذ بدايتها حتى عام ١٩٩٣، أُطروحة دكتوراه، (**غير منشورة**)، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد، ١٩٩٤، ص٢٧٧.

(٦٠) العبيدي، المصدر السابق، ص١٥٠.

(٦١) العزاوي، المصدر السابق، ص٢٨٧.

(٦٢) جاء هذا الاتهام على إثر الفراغ السياسي الذي حدث في كردستان العراق في عام ١٩٩٢م، إذ استغل حزب العمال الكردستاني الفرصة وقام بنقل مقاتليه إلى هناك. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Imset, Op. Cit., P. 176.

(٦٣) صحيفة الحياة، ع (١٠٦٤٢)، ٣١ آذار ١٩٩٢م.

(٦٤) صحيفة الحياة، ع (١٠٦٥٢)، ٨ نيسان ١٩٩٢م.

(٦٥) نقلاً عن: العزاوي، المصدر السابق، ص٢٧٩.

(٦٦) صحيفة الحياة، ع (١٠٦٥٣)، ٩ نيسان ١٩٩٢م.

(٦٧) صحيفة الشرق الأوسط، ع (٤٨٨٣٩)، ١١ نيسان ١٩٩٢م.

(٦٨) Imest, Op. Cit., P. 175.

(٦٩) نقلاً عن: م. جونتر، المصدر السابق، ص١٣٧.

(٧٠) هنري باركي وآخرون، القضية الكردية في تركيا ، ترجمة: هه فال، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، أربيل، ٢٠٠٧ ،

ص١٠١.

(٧١) الملا، المصدر السابق، ص٧٨؛ العبيدي، المصدر السابق، ص١٠٢.

(٧٢) Imset, Op. Cit., PP. 175-177.

(٧٣) الجهماني واوسي، المصدر السابق، ص٥٤-٥٥.

(٧٤) الداقوقي، المصدر السابق، ص٤١.

(٧٥) خيرة، المصدر السابق، ص١٥٨.

(٧٦) باركي وآخرون، المصدر السابق، ص١٠١-١٠٢.

(٧٧) م. جونتر، المصدر السابق، ص١٣٨.

(٧٨) الملا، المصدر السابق، ص٧٩.

(٧٩) العزاوي، المصدر السابق، ص٢٧٩-٢٨٠.

(٨٠) نقلاً عن: رضوان، المصدر السابق، ص٢٣٥.

(٨١) نقلاً عن: العبيدي، المصدر السابق، ص١٥٣.

(٨٢) الجهماني أوسي، المصدر السابق، ص٤٥-٥٥.

(٨٣) نقلاً عن: الملا، المصدر السابق، ص٧٩.

(٨٤) نقلاً عن: رضوان، المصدر السابق، ص٢٥٠.

(٨٥) العبيدي، المصدر السابق، ص١٥٤-١٥٥.

(٨٦) الجهماني أوسي، المصدر السابق، ص٥٧.

(٨٧) نقلاً عن: صحيفة السفير، بيروت، ع (١٣٩٠)، ٢٠/ كانون الثاني/ ١٩٩٣م.

(٨٨) **تانسو تشيلر:** ولدت في مدينة اسطنبول في ٢٣ تشرين الأول ١٩٤٦م وتخرجت من جامعة البسفور، عملت كأستاذ الاقتصاد في نفس الجامعة، تزعمت حزب الطريق الصحيح، وكانت أول امرأة تتسلم رئاسة الوزراء في تاريخ تركيا الحديث، وثاني امرأة بعد بناظير بوتو، تتقلد المنصب في العالم الإسلامي، تسلمت رئاسة الحزب والحكومة بعد تولي سليمان ديميريل رئاسة الجمهورية في تركيا عام ١٩٩٣م، وبقيت في المنصب حتى انتخابات ١٩٩٠م، ودخلت بعد ذلك في ائتلاف حكومي قصير العمر مع نجم الدين أربكان، أضر كثيراً بمستقبلها السياسي، وعرف عنها بولائها لسليمان ديميريل. وللمزيد من التفاصيل عن تانسو تشيلر ينظر: عبير عدي علي الصالح، تانسو تشيلر ودورها السياسي في تركيا (١٩٩٠-٢٠٠٢)، رسالة ماجستير (**غير منشورة**)، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠١١؛

Yesilyur, A.G.E, S. 375.

(٨٩) الجهماني أوسي، المصدر السابق، ص٥٧-٥٨.

(٩٠) محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية، بيروت، ١٩٩٨، ص١٠٣.

(٩١) العزاوي، المصدر السابق، ص٢٨٠.

(٩٢) معوض، المصدر السابق، ص١٩٩.

(93) Robert Olson, Turkey–Syria Relation since the Gulf war (1979–2004) Mazda Publication California, 2004. P. 172.

(٩٤) مراد وآخرون، المصدر السابق، ص٧٤.

٩٥) Robins, Op. Cit., P. 86.)

٩٦) Olson, Op. Cit., P. 172)

٩٧) Robins, Op. Cit., P. 86.)

(٩٨) معوض، المصدر السابق، ص١٩٨.

(٩٩) نقلاً عن: م. جونتر، المصدر السابق، ص١٣٤.

(١٠٠) رضوان، المصدر السابق، ص٢٥٥-٢٥٦.

١٠١) Burkey, Op, Cit., P. 168.)

(١٠٢) خيرة، المصدر السابق، ص١٠٦.

(١٠٣) مراد وآخرون، المصدر السابق، ص١٢.

(١٠٤) الملا، المصدر السابق، ص٨٥-٨٦.

(١٠٥) رضوان، المصدر السابق، ص٣٠٣.

(١٠٦) المنصور، المصدر السابق، ص١٧١-١٧٢.

(١٠٧) معوض، المصدر السابق، ص٢٠٠.

(١٠٨) نقلاً عن: خيرة، المصدر السابق، ص١٦٠.

(١٠٩) الجهماني أوسي، المصدر السابق، ص٦١.

(١١٠) معوض، المصدر السابق، ص٢٠١.

(١١١) رضوان، المصدر السابق، ص٣٠١.

(١١٢) نقلاً عن: الجهماني أوسي، المصدر السابق، ص٦١.

(١١٣) نقلاً عن: رضوان، المصدر السابق ، ص٣٠١.

(١١٤) خيرة، المصدر السابق، ص١٦٠.

(١١٥) معوض، المصدر السابق ، ص٢٠٣-٢٠٤.

(١١٦) الجهماني أوسي، المصدر السابق، ص٦٩.

(١١٧) معوض، المصدر السابق، ص٢٩٣.

(١١٨) الجهماني أوسي، المصدر السابق، ص٦٩؛ خيره، المصدر السابق، ص١٦١.

(١١٩) Barkey, Op, Cit., P. 168.

(١٢٠) معوض، المصدر السابق، ص٢٠٣؛ خيرة، المصدر السابق، ص١٦١.

(١٢١) **عبدالحليم خدام:** ولد في ١٥ أيلول ١٩٣٢م بمدينة بانياس الساحلية المُطلة على البحر الأبيض المتوسط والتابعة لمحافظة طرطوس في سورياً تخرج من جامعة دمشق فرع الحقوق انتسب إلى حزب البعث عام ١٩٤٧م، تولى منصب محافظ حماة ١٩٦٤-١٩٦٦م، عين وزيراً للتجارة والخارجية ١٩٦٩-١٩٧٠ ثم عين نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية أثناء حكومة الانقلاب عام ١٩٧٠م بقيادة حافظ الأسد، استمر في هذا المنصب لغاية عام ١٩٨٤م ثم أصبح نائباً لرئيس الجمهورية السورية، شغل منصب الرئيس بالوكالة لمدة ٣٧ يوم بعد وفاة الرئيس حافظ الأسد بصفته النائب الأول، أعلن انشقاقه عام ٢٠٠٥م عن الرئيس حافظ الأسد متذرعاً بأن الحكم في سورية يعاني من الفساد. للمزيد من التفاصيل ينظر: جمعة وظاظا، المصدر السابق، ص٣٢.

(١٢٢) نقلاً عن: رضوان، المصدر السابق ، ص٣٠٤.

(١٢٣) نجم الدين أربكان: ولد في ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٦م بمدينة سينوب في تركيا، وتخرج من كلية الهندسة الميكانيكية في جامعة اسطنبول التقنية عام ١٩٤٨م وحصل على شهادة الدكتوراه في هندسة المحركات من ألمانيا الغربية في عام ١٩٥٦م، وبعد عودته إلى تركيا تبوأ العديد من المناصب، دخل المعترك السياسي عبر مشاركته في الانتخابات التشريعية العامة في ١٩٩٩م بوصفه نائباً مستقلاً عن مدينة قونية، أصبح نائباً لرئيس الوزراء في الحكومات الائتلافية التي أستمر فيها حزبه وبعد انقلاب ١٩٨٠م أُعتقل وأُحيل إلى المحكمة ثم أُفرج عنه، فيما بعد وعاد إلى ساحة العمل السياسية في تسعينيات القرن الماضي بتأسيسه حزب الرفاه وشارك في انتخابات ١٩٩٠م، اشترك في ائتلاف حكومي مع تانسو جيلر زعيمة حزب الطريق الصحيح. للمزيد من التفاصيل عن نجم الدين أربكان ينظر: منال الصالح، نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية (١٩٦٩-١٩٩٧)، ط٢، دار العربية للعلوم، لبنان، ٢٠١٣.

(١٢٤) خيرة، المصدر السابق، ص١٦٢.

(١٢٥) سري الدين، المصدر السابق، ص٢٥٦.

(١٢٦) خيرة، المصدر السابق، ص١٦٢.

(١٢٧) العبيدي، المصدر السابق، ص١٥٨.

(١٢٨) نقلاً عن: الملا، المصدر السابق، ص٩٠.

(١٢٩) نقلاً عن: باركي وآخرون، المصدر السابق، ص١٠٢.